



منظمة الصحة العالمية

جمعية الصحة العالمية الثالثة والخمسون

البند ٨-١٢ من جدول الأعمال المؤقت

١٠/٥٣ ج

١٣ آذار / مارس ٢٠٠٠

A53/10

الاستراتيجية الدوائية المنقحة

تقرير من الأمانة

-١ يتناول القرار ج ص ع ١٩-٥٢ بشأن الاستراتيجية الدوائية المنقحة التحديات المطروحة في مجالات الاتفاques التجارية الدولية، والحصول على الأدوية الأساسية، وجودة الأدوية، والاستعمال الرشيد للأدوية. كما يستند إلى الاستراتيجية الدوائية المنقحة الأصلية التي اعتمتها جمعية الصحة بمقتضى القرار ج ص ع ٢٧-٣٩ (١٩٨٦) وتم تحريرها خلال جمعيات الصحة المتعاقبة. وقد حددت هذه الاستراتيجيات مبادئ ومرامٍ عملي عمل المنظمة في قطاع المستحضرات الصيدلانية. وفيما يلي ملخص للأعمال الجارية الآن بشأن المجالات الرئيسية التي أكّد عليها القرار ج ص ع ١٩-٥٢.

-٢ **السياسات الدوائية الوطنية.** كانت قرابة ١٠٦ دول أعضاء قد وضعت، بحلول عام ١٩٩٩، إطاراً لسياساتها الدوائية والوطنية كما أعدت ١٤٦ دولة عضواً قوائم وطنية بالأدوية الأساسية. ويستمر توفير الدعم لرسم السياسات وتنفيذها ورصدها مع التركيز بصورة خاصة على الانقال من السياسات إلى التنفيذ وتقييم الأثر الذي ينجم عنها. وقد تم تقييم الوثيقة المعرونة مؤشرات لرصد السياسات الدوائية الوطنية وصدرت كطبعة ثانية. وفي الآثناء يجري اختبار المؤشرات الأساسية الخاصة برصد السياسات الدوائية ميدانياً. وهي ستشكل وسيلة عملية للغاية لا لرصد تنفيذ السياسة الدوائية فحسب بل أيضاً لرصد أثر أنشطة المنظمة في هذا المجال. وعلاوة على ذلك سيجري، قريباً، نشر صيغة جديدة من المبادئ التوجيهية لرسم السياسات الدوائية الوطنية. ويجري استحداث وتطوير الوسائل والاستراتيجيات لضمان ادراج وجهات نظر الجنسين في السياسات الدوائية الوطنية. ويشمل الدعم المقدم لتنفيذ هذه السياسات أيضاً التعاون من أجل تمويل الأدوية وادارتها وتوریدها. وقد تم على المستوى العالمي استحداث قاعدة بيانات بشأن الوضع العالمي للأدوية.

-٣ **المواد الصيدلانية والتجارة.** يجري إصدار المشورة للبلدان حول الأوضاع الاقتصادية الدولية الجديدة، وذلك في إطار السياسات الدوائية الوطنية. وتعكف المنظمة على وضع ارشادات استجابة لتساؤلات من جانب الدول الأعضاء بشأن العلاقة بين الاتفاques الدولية ومواضيع من قبيل أسعار الدواء، والابتكارات والانتاج المحلي، والجوء إلى الاستثناءات ونقل التكنولوجيا وترتيبات الترخيص وال فترة الانتقالية المتاحة لأقل البلدان. وقد وضعت اللمسات النهائية على ثبت بالمراجع المتصلة بالعولمة وبراءات الاختراع والأدوية وهو معد لستخدامه البلدان لدى اضطلاعها بالبحوث المتعلقة بهذه القضايا. ويتم، في الوقت ذاته، وضع أساليب لرصد المواد الصيدلانية والآثار المترتبة على الاتفاques الجديدة في ميدان الصحة العمومية بالتعاون مع المراكز المتعاونة مع المنظمة في البرازيل وتايلاند والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية. ويتوافق العمل التعاوني أيضاً مع برنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة الإيدز بخصوص الاتفاques التجارية وسبل

الحصول على الأدوية لعلاج المرضى المصابين بفيروس العوز المناعي البشري. كما تم إنشاء مجموعة اتصال تتكون من الأطراف المهمة من منظمة الصحة العالمية والمنظمة العالمية للملكية الفكرية والأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية.

٤- جودة الدواء. يجري الآن إنشاء آليات لتوسيع نطاق نظام منظمة الصحة العالمية للاشهاد على جودة المستحضرات الصيدلانية المتدالولة في التجارة الدولية كي تغطي مراقبة المواد الأولية وتقدم الارشادات بشأن قضايا الجودة المتصلة بالتجارة. وتوضع في الوقت ذاته دراسات لادراجها في سترور الأدوية الدولي تتعلق بالأدوية الوارد ذكرها في القائمة النموذجية للأدوية الأساسية بما في ذلك الأدوية المضادة للمalaria والمضادة للسل. وهناك اختبارات أساسية قيد الاستحداث أيضاً لهذه الأدوية. وكان من بين المهام التي اضطلع بها مؤخراً جمع اختبارات لفرز وتحري الأدوية المضادة للمalaria والمضادة للسل. وتنسق هذه الأنشطة مع الأسلوب الترتيجي المتبني أزاء مراقبة الجودة.

٥- وقد قطع أحد المشاريع الكبرى للتدريب والتعاون التقني مرحلة كبيرة لتعزيز ممارسات الصنع الجيدة للمنظمة. وتجري، علاوة على ذلك، صياغة كراسيس عن التدريب الأساسي في مجال ممارسات الصنع الجيدة ومسودة شهادة تقدير نموذجية لعمليات التقنيات الوطنية لموقع صنع المواد الأولية للمستحضرات الصيدلانية والمنتجات الصيدلانية التامة الصنع. والهدف من ذلك ضمان الالتزام بممارسات الصنع الجيدة للمنظمة. وهناك خطط وضعت لتنفيذ ذلك بالتعاون مع الدول الأعضاء.

٦- المعلومات الدوائية وترويج الأدوية. صدرت الطبعة الحادية عشرة من القائمة النموذجية للأدوية الأساسية في أواخر عام ١٩٩٩ في نشرة المنظمة التي تحمل عنوان WHO drug information وسيصدر التقرير الكامل للجنة الخبراء المعنية باستخدام الأدوية الأساسية (التي عقدت في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩) في أواخر عام ٢٠٠٠. ومن المتوقع أيضاً أن يصدر كتيب الوصفات النموذجي لمنظمة الصحة العالمية عام ٢٠٠٠. وتعمل المنظمة حالياً مع الأطراف المهمة على ايجاد سبل لتطبيق المعايير الأخلاقية لمنظمة الصحة العالمية في ميدان الترويج للأدوية الطبية واستحداث وسائل لرصد تنفيذها. كما سيقدم مشروع دراسة ناقلة للأدلة المتاحة على الترويج غير المناسب للأدوية على النطاق العالمي بخطى ثنيئة.

٧- الهبات الدوائية. لازالت المنظمة تعمل على تعزيز تطبيق ممارسات تقديم الهبات بشكل جيد كأساس تقوم عليها استراتيجيتها الرامية إلى تحسين عملية تقديم الهبات الدوائية. ويرد ذكر الممارسات الجيدة في المبادئ التوجيهية المنقحة بخصوص الهبات الدوائية التي صدرت في آب/أغسطس ١٩٩٩ واشتهرت في رعايتها ١٥ منظمة ذات خبرة في أعمال الإغاثة الإنسانية في حالات الطوارئ. واستهل مخطط يهدف إلى إعلان المنظمات وشركات الأدوية اعتمادها لهذه المبادئ التوجيهية علينا. ويورد موقع المنظمة على شبكة الانترنت أسماء ١١ شركة من شركات الأدوية وثلاث منظمات تشرف على شركات للأدوية وثمانى منظمات غير حكومية عمدة إلى اقرار المبادئ التوجيهية كما أن الموقع يعطي معلومات عن كيفية إبلاغ المنظمة عن الهبات غير المفيدة. وستعالج انتهاكات الممارسات الجيدة في مجال تقديم الهبات على أساس كل حالة على حدة كما سيتم فضح الانتهاكات المتكررة.

٨- توسيع نطاق الشراكات. يترافق تعاون المنظمة مع هيئات مثل اليونيسيف والبنك الدولي وغيرهما من مؤسسات ووكالات منظومة الأمم المتحدة، ومنظمة أطباء بلا حدود، والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص بشأن الحصول على الأدوية الأساسية. وينتظر أن يؤدي هذا التعاون إلى تحقيق أقصى الأثر من

سياسات وبرامج المنظمة للمستحضرات الصيدلانية وأن يزيد من الدعم الذي تلقاه الاستراتيجية الدوائية المقحة.

-٩ استشراف المستقبل. سترد مجالات مسؤولية المنظمة، كما حددتها القرار ج ص ع ١٩٥٢ في خطة المنظمة الاستراتيجية ذات الطابع الأعم حول الأدوية الأساسية والسياسات الدوائية، ٢٠٠٣-٢٠٠٠، التي يجري اعدادها على جميع مستويات المنظمة وبالتعاون مع طائفة واسعة من الشركاء الانمائيين. وتبيّن الاستراتيجية، على وجه الخصوص، الخطوط العريضة للعمل الذي يتبعه الاصطلاح به لزيادة فرص الحصول على الأدوية لعلاج المشكلات الصحية ذات الأولوية: كالملاريا وأمراض الطفولة والإيدز والعدوى بفيروسه والسل وهي أمراض تصيب الفقراء والمعوزين والفئات السكانية المستضعفة بشكل خاص وتترك لهم محبوسين في دائرة العوز وتتأخر التنمية بشكل كبير. وينصب التشديد على تأمين التمويل الكافي للأدوية الأساسية (من خلال ايرادات الحكومات وبرامج التأمين الصحي الاجتماعي) مما يجعل الأدوية الأساسية ميسورة التكلفة (بالنسبة للحكومات والمستهلكين)، واقامة نظم لامدادات الأدوية الأساسية يمكن الركون اليها (بفضل المزج بين خدمات القطاعين العام والخاص). الواقع أن تضارب المطلب الذي تواجهه دولأعضاء عديدة على الأدوية الخاصة بالمشكلات الصحية ذات الأولوية يعني أن الحاجة ماسة أكثر من أي وقت مضى للبرامج الوطنية الخاصة بالأدوية الأساسية.

الاجراء المطلوب من جمعية الصحة

-١٠ جمعية الصحة مدعوة الى أن تحيط علما بالتقدير.

= = =